

بوادر الوعي السياسي في قطر

١٩٧٠-١٩٥٠

الدكتور علي خليفة الكواري

بدأ الوعي السياسي الحديث في قطر مع بداية عصر النفط فيها، عندما تحولت الإدارة التقليدية إلى نمط من الإدارة الحديث، بعد تصدير النفط عام ١٩٤٩ وتغيير الحاكم وتعيين مستشاراً بريطانياً على رأس الإدارة العامة.

انشأ المستشار إدارات حكومية ووضع ميزانية عامة للدولة (١). وقد صاحب هذه الفترة بروز مطالبات أهلية متفرقة بالمشاركة بشكل عام، وفي نصيب من دخل النفط و حسن استخدام عائداته بشكل خاص. وذلك بعد أن تم تخصيص رבעه للحاكم قبل دخول عائدات النفط إلى خزينة الحكومة، كما خصص لإسرة الحاكم استجابة لمطالباتهم، رواتب شهرية ومخصصات عالية من ميزانية الدولة ناهزت ربع عائدات النفط أيضاً.

وفي ضوء ذلك كان لقبائل وعائلات قطرية مطالبات بالمشاركة و في نصيب من دخل النفط، لم تسفر عن أكثر من رواتب متواضعة لبعض الشخصيات والعائلات ومخصصات سنوية تتراوح بين ٥٠٠-١٠٠٠ ربية لكل أفراد القبائل والعائلات القطرية، سميت "جواعد أو قواعد" سنوية، وانشأ لها ديوان خاص وحسابات منتظمة لا تزال قائمة بالرغم من استتلاف الأغلبية العظمى من أهل قطر أخذها.

وقد عبر شعراء مثل سلطان العلي وسعيد البديد وحسن نعمه(أيام زمان) وغيرهم، إضافة إلى العرائض والمناشدات التي قدمت للحاكم، عن تدمير أهل قطر ومطالبتهم بالعدل والمشاركة.

ولعل تناولني في رسالة الدكتوراه عام ١٩٧٤موضوع تخصيص عائدات انقط وانعكاساتها على التنمية كان ضمن البحث عن حقيقة ما حصل لعائدات النفط وكيف تم تخصيصها. وقد بينت الرسالة أن ما خصص للحاكم وأسرته من عائدات الدولة من النفط حتى عام ١٩٧٠، بلغ ٦٤،٧% في قطر، و٤٢،٧ في أبوظبي، و٤٢% في البحرين، و٥،٥ في الكويت (٢)

**هذه مقالة اولى من ثلاث مقالات كانت في الأصل أجزاء من بحث قبل للنشر في مجلة المستقبل العربي.

وجدير بالذكر أن معظم أهل قطر منذ عام ١٩٤٦ قد توجهوا للعمل في شركة نفط قطر وفي الحكومة وكونوا منذ عام ١٩٥٠ طبقة عاملة لها مطالبات نقابية ووطنية موحدة. كما توجه اهتمام الفئات الأكثر وعياً من أهل قطر والعاملين في شركات النفط إلى المطالبة بالمشاركة في الشأن العام، وذلك في ضوء حالة من تفاعل الرأي العام القطري مع الدعوات القومية التي انطلقت في أرجاء الوطن العربي وكانت مصر وسوريا مركزها (٣).

وفي هذه الفترة ظهرت لجان العمال في دخان وأم سعيد ورأس أبو عبود وكانت هناك مطالبة بلجنة تمثل العاملين في الحكومة. كما سبق ذلك حولي عام ١٩٥٥ تأسيس الجمعية الإسلامية التي منعتها الحكومة من النشاط بحجة حصول القائمين عليها على مساعدات من حاكم البحرين، بلغت عشرين ألف ربية حسب رواية جاسم جمال. واستمر تأثير هذه الجمعية عبر شخصيات منهم عبدالله حسين نعمة (مكتبة العروبة ومكتبة التلميذ) وعبدالله خليفة المطاوعة واحمد بن ناصر عبيدان. كما ظهرت أيضاً تجمعات وشخصيات أخرى من مختلف القبائل و العائلات القطرية بما فيهم افراد من آل ثاني من الحمد والأحمد خاصة.

والتحق طلاب قطر في الداخل والخارج بتيار المطالبة إلى جانب العمال والوجهاء. وقد تجسد ذلك الشعور الوطني والقومي في مظاهرات ١٩٥٦ أثناء العدوان الثلاثي على مصر وفي جهود مساندة ثورة الجزائر، وتجلي في حركة ١٩٦٣ وماسبقها وصاحبها من إضرابات العمال وتجمعاتهم الجماهيرية.

وكان حمد العطية وآخرون قد قد أنشؤا منظمة التكسي التي ضمت مالكي سيارات النقل والاجرة وكلهم قطريون، من اجل حماية مصالحهم في مواجهة كبار التجار والمقاولين الذين بداو يحتكرون نشاطات النقل. وكان مدير المكتب هو الصديق أحمد خليفة السويدي وزير خارجية الامارات لاحقا.

وفي عام ١٩٥٩ أسس نادي الطليعة وزاول نشاطا ثقافيا استقطب الجمهور القطري بما طرحه من نقد من خلال مسرحه ومجلته الشهرية حتى أغلق وزج ببعض أعضائه في السجن وحظر انتساب أعضائه إلى الأندية منذ عام ١٩٦١.

وتلا ذلك نادي الجزيرة الاجتماعي الذي استقطب عدد من الطلاب إلى جانب العاملين في شركات النفط، وكذلك أسست فرقة الأضواء بقيادة عبد العزيز ناصر وعبد الرحمن المناعي.

وفي هذه الفترة أيضا نشأت امتدادات للأحزاب والحركات القومية في قطر وانتشرت بين الطلاب والعمال وبعض أبناء التجار، كما قامت تنظيمات وطنية أخرى بين العمال خاصة.

وفي ضوء هذا الحراك المتنوع الذي برز في خمسينيات القرن العشرين، كانت مسألة المشاركة في إدارة الشأن العام مطروحة، وقد استجابت الحكومة برأست المستشار الانجليزي لتلك المطالب بفكرة إنشاء مجلس بلدي ينتخب ثلثي أعضائها وفق وثيقة أطلق عليها دستور مجلس بلدية الدوحة. وهذا الدستور الذي يقر بحق أهل قطر في انتخاب ثلثي أعضاء مجلس بلدي مكون من ٢٤ عضو هو أول استجابة لمطالب المشاركة في الشأن العام بشكل حدائي وخارج الأطر التقليدية. ولكن هذا المجلس الذي كان من المفترض انتخاب ثلثي أعضائه لم يرى النور ولم يجري انتخابه، وإنما عين أعضائه من قبل الحاكم. كما أنشئت سكرتارية له يذكر من العاملين فيها عبدالرحمن بوحמיד وعبدالله خليفه المطاوعه وعلي السعد، وبذلك أزيح دستور مجلس بلدية الدوحة دون إلغاءه، وعطلت المواد الخاصة بانتخاب ثلثي أعضائه.

واستمرت حكومة قطر من عام ١٩٥٧-١٩٦٠ تتجنب الاقتراب من تلبية الطلب الشعبي بالمشاركة في الشأن العام والدعوة للاستفادة من عائدات النفط في التنمية وإعادة توزيعها بشكل عادل من خلال تقديم خدمات ورعاية اجتماعية أسوة بالكويت.

وبالرغم من قوة المطالبة الشعبية بالعدل والمساواة والمشاركة بشكل عام، فإن الاصلاح الاداري الذي شهدته حكومة قطر اعتبارا من ١٩٦٢ على اثر تفاهمات ١٩٦٠ و انتقال الحكم للشيخ أحمد بن علي وتولي الشيخ خليفه بن حمد ولاية العهد ورأسه مجلس الوزراء ووزير المالية، لم تطرح فكرة المشاركة على مستوى مجلس بلدي أو مستوى أعلي منه حتى تاريخ تقديم عريضة الحركة الوطنية ذات المطالب الاجتماعية والسياسية الشاملة، في مارس عام ١٩٦٣ والتي ترتب عليها اعتقال العشرات من أهل قطر وإبعاد بعضهم من البلاد.

وعندما تمت الاعتقالات وأجهضت الحركة العمالية خاصة والحركة الوطنية عامة، أصدر حاكم قطر بيان إيضاحي لمنهاج العمل الشامل لتقدم البلاد، نشر في الجريدة الرسمية في ١٩٦٣/٦/٣ (٣).

وفي هذا البيان الإيضاحي والذي يعتبر بمثابة إعلان دستوري، نجد حكومة قطر تستجيب بشكل غير مباشر لأغلب المطالب التي اعتقل وابعدها من أجلها عدد من أهل قطر الممثلين والمتعاطفين مع الحركة الوطنية والعمالية. ومن بين تلك الاستجابات ما ورد في ختام البيان حول صدور المرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٦٣ الذي ينظم انتخاب وتعيين أعضاء

مجلس بلدي. ويعد البيان الإيضاحي أيضا بإنشاء مجلس استشاري أعلى يمثل أهل الرأي في البلاد.

ومما يؤسف له حقاً أن المجلس البلدي هذا أيضاً، لم ينتخب بالرغم من تحديد الدوائر الانتخابية ومواعيد انتخابات متكررة، أجل منها الواحد تلو الآخر. وكذلك فإن مجلس الشورى الذي أعلن بعد عدة سنوات أصبح مجلس لإسرة الحاكم، ومع ذلك فإنه لم يفعل (٤). فربما لو تم انتخاب تلك المجالس أو مجلس ١٩٥٥، لكانت بشائر للمشاركة السياسية التي نطالب بها اليوم.

وفي ختام هذه المقال الذي اظهر حراكا وطنيا في قطر يجهله البعض، اذكر أن سكان قطر في آخر الفترة المدروسة عام ١٩٧٠ كان ١١١ ألف نسمة فقط، المواطنين منهم ٤٢% (حوالي ٤٧ ألف نسمة) من السكان و ٢٠% من قوة العمل، أما المقيمون العرب فقد كانوا يناهزون نصف المقيمين (٥).

الدوحة ٢٤-١٢-٢٠١٠

الملاحظات

- ١- علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٥٩-١٧٠.
- ٢- علي خليفة الكواري، "النفط وعائداته: خيار بين الاستهلاك والاستثمار" في: هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، كاظمة، الكويت ١٩٨٥. ص ١٦٢.
- ٣- علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٠٩-٢٢٨.
- ٤- إدارة الشؤون القانونية، مجموعة قوانين قطر حتى ١٩٦٦، د.ت، ص ٦١٤-٦١٩.
- ٥- المصدر السابق ص ٥٦١-٥٦٧هـ قانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء مجلس الشورى ومرسوم بتعيين أعضاء مجلس الشورى.
- ٦- علي الكواري، نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت ١٩٨٣. ص ١٢.